مخاطر تنامي الجريمة المنظمة وأثرها على استقرار الدولة: العراق إنموذجاً

The risks of growing organized crime And its impact on state stability: Iraq as a model

م.د. سميه دهام كاظم

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

sumay.adham1990@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١٢/٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/١٣

الملخص:

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة عابرة للحدود تتسم بالتنظيم الهرمي والتخطيط المحكم، وتشمل هذه الجرائم العديد من الأنشطة منها المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال والارهاب والعديد من الجرائم التي تؤثر سلبًا على استقرار الدول وبعدة طرق، منها زيادة معدلات العنف والفساد، وتقويض سيادة القانون والنظام الاجتماعي. كما تؤدي إلى تدهور الاقتصاد و انعدام الثقة بالحكومة، مما يؤثر على التنمية المستدامة ويعرقل جهود بناء مجتمع مزدهر، ففي العراق، تعاني البلاد من تأثيرات سلبية للجريمة المنظمة، اذ تشمل الأنشطة غير القانونية مثل تهريب النفط وتهريب الأسلحة، تشهد البلاد تحديات كبيرة نتيجة لانتشار الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة المخدرات والعنف مما يؤثر سلبًا على استقرار الدولة وتنميتها، اما كيفية الحد من الجريمة المنظمة فيجب أن تكون هناك استراتيجيات شاملة ومتعددة الأوجه، تشمل تعزيز التعاون الدولي، تحسين نظم العدالة الجنائية، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من أسباب انتشار الجريمة المنظمة وتأثيرها السلبي على استقرار الدول.

كلمات مفتاحية: الجريمة المنظمة، استقرار الدول، المخدرات، العنف، الإرهاب.

Abstract:

Organized crime is a cross-border phenomenon characterized by hierarchical organization and well-planned planning. These crimes include many activities, including drugs, human trafficking, money laundering, terrorism, and many crimes that negatively affect the stability of countries in several ways, including increasing rates of violence and corruption, undermining the rule of law and social order. It also leads to economic deterioration and lack of trust in the government, which affects sustainable development and hinders efforts to build a prosperous society. In Iraq, the country suffers from the negative effects of organized crime, as it includes illegal activities such as oil smuggling and arms smuggling. In Mexico, the country is facing major challenges as a result of the spread of organized crime linked to drug trafficking and violence, which negatively affects the stability and development of

the country. As for how to reduce organized crime, there must be comprehensive and multi-faceted strategies, including enhancing international cooperation, improving criminal justice systems, enhancing transparency and combating corruption, and promoting economic and social development to reduce the causes of the spread of organized crime and its negative impact on the stability of countries.

Keywords: Organized crime, state stability, drugs, violence, terrorism.

المقدمة

تعد الجريمة المنظمة تهديدًا كبيرًا للاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول، اذ تتسبب في زيادة مستويات الفساد وتعرقل التنمية الاقتصادية، تعمل تنظيمات الجريمة المنظمة على تنفيذ أنشطتها غير القانونية بشكل منظم ومنسق، مما يؤدي إلى تقويض هياكل الدولة ونظامها القانوني وتتضمن أنشطتها تجارة بالمخدرات، الاتجار بالبشر، تبييض الأموال، والعديد من الأنشطة غير القانونية الأخرى.

ان تأثيرات الجريمة المنظمة تشمل زيادة معدلات الفقر والجريمة، وتقويض الثقة في السلطات الحكومية، مما يعرقل الاستقرار السياسي والاقتصادي. لمكافحة هذه الظاهرة، تحتاج الدول إلى تعزيز التعاون الدولي، وتطوير القوانين والسياسات الفعالة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتعزيز القدرات الأمنية والقضائية لمواجهة هذا التحدي الكبير.

إشكالية البحث: تقوم إشكالية البحث على محاولة تفسير تنامي الجريمة المنظمة وأثرها في استقرار الدولة خاصة في العراق والمكسيك وتوضيح ما يلف هذا الدور من غموض وترتكز الإشكالية على سؤال رئيس يتمثل بـ "ما هي علاقة تنامي وانتشار الجريمة المنظمة بمختلف انواعها باستقرار الدولة" والذي تتفرع منه عدد من الأسئلة الجانبية، لعل أهمها:

١. ماهي الجريمة المنظمة؟

٢. ماهي انواع وخصائص الجريمة المنظمة؟

٣. ما هو تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار في العراق؟

٤. ما هو تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار في المكسيك؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها أن لانتشار وتنامي الجريمة المنظمة بتعدد صورها واهدافها دوراً فاعلاً واساسياً في عدم استقرار الدول بمختلف الاصعدة ومنها العراق والمكسيك، وما يشهده العالم اليوم من قفزة غير مسبوقة في مجال التطور العلمي والتقني وما له من ايجابيات كثيرة، الا ان له من السلبيات التي ساعدت الجماعات المنظمة في تحقيق اهافها.

منهجية البحث: يتطلب البحث اعتماد مجموعة من مناهج البحث العلمي في تقصي ودراسة مضمونه، ويأتي في مقدمتها المنهج الوصفي ثم منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث: لتحقيق الفرضية التي يقوم عليها البحث تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث، ذهب المبحث الاول الى ايضاح ماهية الجريمة المنظمة وانواعها وخصائصها وتأثيرها على الاستقرار بشكل عام، بينما ذهب المبحث الثاني تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار في العراق ومن ثم الخاتمة.

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة

يسعى هذا المبحث إلى المساهمة في الجهد الأكاديمي، الذي يهدف إلى تحديد المصطلحات والإشكالات المتعلقة بالحدود المفاهيمية لمصطلح الجريمة المنظمة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية بصورة عامة، وذلك من خلال دراسة مفهوم الجريمة المنظمة وانواعها وخصائصها. وتأثيرها على استقرار الدول ومن مختلف المجالات.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

تشير الجريمة المنظمة إلى أنشطة غير قانونية يقوم بها مجموعات مُنظمة بشكل هرمي أو شبكي، بهدف تحقيق ربح مالي أو سلطة. تتميز هذه الجرائم بالتخطيط الدقيق، والتنظيم الهرمي، واستخدام التكتيكات المتطورة لتجنب القانون وتحقيق أهدافها. تشمل أمثلة على الجريمة المنظمة الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالأسلحة، تبييض الأموال، والاحتيال المالي. تعتبر الجريمة المنظمة تهديدًا كبيرًا للأمن القومي والدولي، وتتطلب استجابة شاملة تشمل التعاون بين الدول وتعزيز التشريعات والجهود الأمنية لمواجهتها بفعالية.

اولاً: تعريف الجريمة المنظمة:

١. **التعريف اللغوي:** وبما أَنَّ مفهوم الجريمة المنظمة مكوناً من مفردتين فلابد ابتداءً من بيان كل مفردة على حِدةٍ للوصول إلى مفهوم الجريمة المنظمة:

ان الجريمة من الأصل جَرَمَ، يَجْرِمُ، اجْتَرَمَ ويقال يجرم لأهله ويجترم، ويعني القطع، والتعدي والذنب، والجريمة، يقال: تجَرَّمَ عليه ادعى عليه ذنبا لم يفعله، حاصل القول إن الجريمة تطلق في اللغة تدل على الكسب والقطع سواء كان حسنا أو قبيحا[١].

فبهذا فأن كلمة الجريمة والجرم لغة الذنب، ومنه تحرم عليه أي ادعي علية ذنب لم يفعله، كما تعرف الجريمة بأنها المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقابا بدنيا أو معنوياً[٢].

اما المنظمة وصف فهي من نظم، وهو يدل على التأليف، فيقال: نظم اللؤلؤ إذا جمعه في سلك، نظم كل شيء: قرنه بآخر أو ضم بعضه إلى بعض. والانتظام بمعنى الاتساق وان التنظيم يعني بأن الجرائم التي تقوم بها الجماعات تكون غاية في التنظيم والتخطيط والتنفيذ[٣].

فيكون مفهوم الجريمة المنظمة وفقا لما ذكر بأنها: الأفعال المخالفة المرتكبة بطريقة فيها تنسيق وترتيب، وان هذا التنسيق يقتضي وجود أفراد مشتركين في تلك الأفعال، مرتبطين مع بعضهم وفقا لقواعد تنظيمية[٤].

تعريف الجريمة المنظمة اصطلاحاً: تعد الجريمة المنظمة من المصطلحات الغامضة التي لا يوجد تعريف موحد وشامل لها اذ عرفت حسب وجهة نظر العلماء والمنظمات الدولية والجهات المعنية بحسب ما تراه مناسبً لها.

فعرفت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ " باليرمو" الجريمة المنظمة بأنها " مجموعات منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لبعض الوقت تتصرف بشكل

متضافر لغرض ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم أو الأفعال الخطيرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة الفساد وما إلى ذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على ميزة مالية أو مادية اخرى"[٥].

اما الامم المتحدة فقد عرفت الجريمة المنظمة بأنها: " ظاهرة دائمة التحول تمسُّ جميع البلدان، والجماعة الإجرامية المنظمة هي تلك التي تضم ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترةً من الزمن، وتهدف إلى ارتكاب واحدة على الأقل من الجرائم الخطيرة (ترد أدناه قائمة ببعض أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تشكل جرائم خطيرة)، وتعمل الجماعة الإجرامية المنظمة أيضاً على نحو منسَّق بغية تحقيق غرضها العام المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى"[٦].

اما منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" فقد عرفتها بأنها: " "مجموعة لها هيكل تنظيمي وغرضها الاساسي الحصول على المال من خلال ممارسة انشطة غير مشروعة وتعتمد غالباً على اسلوب التخويف والرشوة"[٧].

كما تعرف الجريمة المنظمة بـ "الجريمة التي تأخذ طابع الاعتراف المعتمد على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق والمدعم بإمكانيات مادية تمكنه من تحقيق أغراضه مستخدماً في ذلك كل السبل والوسائل المشروعة وغير المشروعة معتمدا في ذلك على مجموعة من المجرمين المحترفين الذين يمثلون الوجه المباشر للجريمة"[٨]

المطلب الثاني: انواع وخصائص الجريمة المنظمة

للجريمة المنظمة العديد من الانواع والخصائص التي تميزها عن باقي الجرائم وباقي النشاطات غير القانونية والتي سنبينها في هذا المطلب:

اولاً: انواع الجريمة المنظمة: الجريمة المنظمة تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية التي تنظم وتدير بشكل مركزي وهي تتضمن الاتجار بالبشر، المخدرات، تهريب الأسلحة، غسيل الأموال، التهريب، والابتزاز.

١. **المخدرات:** وهي مواد تستخدم لأغراض غير قانونية وتؤثر على الانسان فتذهب العقل البشري كلياً او جزئياً، يتكون من مواد كيماوية تسبب النعاس كما تؤدي الى غياب الوعي. تشمل المخدرات مجموعة متنوعة من المواد مثل الحشيش، الهيروين، الكوكايين، والميثامفيتامين. تسبب المخدرات تأثيرات سلبية على الصحة البدنية والنفسية وقد تؤدي إلى الإدمان والمشاكل الاجتماعية والقانونية، المخدرات تؤثر سلباً على الاستقرار بالمجتمع من خلال زيادة الجرائم المرتبطة بها وتفكك العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتقليل الإنتاجية الاقتصادية والتعليمية، مما يؤدي إلى تقويض الأمان والاستقرار العام٩، وقد تتسبب بأزمات امنية داخلية وحصول مواجهات بين القوات الامنية وعصابات الاتجار بالمخدرات عند تهريبها ١٠.

٢. **الاتجار بالبشر:** يقصد بجريمة الاتجار بالبشر بنها " تجنيد الاشخاص ا نقلهم او ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او اي شكل من اشكال القسر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع بإعطاء او تلقي مبالغ مالية" وتشمل استغلال الأفراد كحد أدني لأغراض مثل العمل القسري، الاتجار بالأعضاء، الدعارة،

أو العبودية الحديثة. تعتبر من أكثر أشكال الجريمة الحديثة قسوة وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية، وتؤثر بشكل كبير على الاستقرار في الدولة. من خلال زيادة الجرائم وانتهاك حقوق الإنسان، تسبب هذه الجريمة في تفكك النسيج الاجتماعي والاقتصادي وتهديد الأمن والاستقرار العام في المجتمع١١.

٣. **تهريب الاسلحة:** تعد جريمة تهريب الأسلحة من أخطر الجرائم المرتكبة ضد امن واستقرار الدولة كما انها تمس الامن الدولي وتعتبر من اهم التحديات التي تواجهه، تشمل نقل الأسلحة بشكل غير قانوني عبر الحدود دون ترخيص، وتتضمن ذلك الأسلحة النارية، الذخائر، والأسلحة البيولوجية أو الكيميائية. تعد هذه الجريمة من الجرائم الخطيرة التي تهدد الأمن والسلامة العامة، وان جريمة تهريب الأسلحة تعد من الجرائم ذات الخطورة العالية والتي تؤثر سلبًا على الاستقرار في الدول، فهي قد تزيد من اندلاع الصراعات المسلحة وزيادة مستويات العنف، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية والاقتصادية وتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان المتأثرة١٢.

٤. **غسيل الاموال:** جريمة غسيل الأموال من اخطر الجرائم في عصر الاقتصاد الرقمي وتشمل عمليات تمويل الأموال الحاصلة من أنشطة غير قانونية أو إجراءات غير شرعية مثل انشطة الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة وفقاً لقوانين وتشريعات الدولة كالمخدرات بأنواعها وانشطة البغاء وشبكات الرقيق وتجارة الاعضاء البشرية١٣، وبالإضافة الى انشطة السوق السوداء والرشوة واختلاس الاموال و الدخول الناتجة عن التهريب الضريبي من خلال التلاعب بالحسابات واخفاء مصادر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة والدخول الناتجة عن النشاطات السياسية غير المشروعة كالجاسوسية والتي تستحصل على دخول منتظمة من الجهات التي يعمل لها، وكثير من الطرق غير الشرعية فتستخدم بهدف توريطها في أنشطة مالية شرعية لإخفاء مصدرها الحقيقي وتعد تحدي حقيقي امام مؤسسات المال والاعمال١٤. كما انها تساهم في تمويل الجرائم المنظمة وتزيد من الفساد المالي، وتؤثر سلباً على الدولة من خلال زيادة الفساد المالي، وتقويض النظام المالي والاقتصادي، مما يؤدي إلى تهديد أمن الدولة والمجتمع. تلك العمليات تسبب تدهوراً في الاقتصاد وتقليل الثقة في النظام المالي، مما يعرقل التنمية الاقتصادية ويعيق جهود الدولة في تحقيق الاستقرار والازدهار١٥.

٥. **الارهاب:** اضحى الارهاب من اكبر الجرائم المنظمة خطورة وانتشار في الوقت الحالي تهدد الامن الدولي ولا يتوقف تأثيره على دولة دون اخرى، واداته الرئيسية هي القوة غير المشروعة، وقد يكون نتيجة دوافع سياسية لاستحصال مكاسب سياسية او باستخدام العنف كتعبير عن آرائها وارغام دولة او جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين او امتناع عن قرار، او قد تكون دوافع اقتصادية ويكون هدفها الاضرار باقتصاد دولة معينة منها تدمير المنشأة الصناعية او الشركات، وقد تكون دينية، نتيجة لعدم فهم المقاصد الشرعية والجهل بالدين وعدم فهم الخطابات الدينية بالشكل الصحيح مما يؤدي الى ان تكون دافعاً للإرهاب، ومهما كانت الدوافع فأنه يمثل تهديدًا كبيرًا لاستقرار الدول، حيث يؤدي إلى خلق بيئة من الخوف وعدم الاستقرار. يؤثر الإرهاب سلبًا على الاقتصاد والسياسة والمجتمع، مما يعرض الحياة اليومية

للخطر ويعرقل التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يزيد الإرهاب من التوترات الاجتماعية والسياسية، ويقوض الاستقرار السياسي والأمني للدول١٦.

٦. **التهريب:** جريمة التهريب ظاهرة اجرامية عالمية تعتبر واحدة من صور الجريمة المنظمة التي تؤثر سلباً على الدولة وتمس المجتمع الدولي في جميع مستوياته خاصة الاقتصادية والامنية، خاصة التهريب البحري الذي يعد من أخطر صور التهريب. تشمل عمليات تهريب المواد غير المشروعة أو تجارة المخدرات أو الأسلحة بطرق غير قانونية، مما يزيد من الجريمة والفساد ويهدد أمن الدولة واستقرارها. تلك الأنشطة تؤدي إلى تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي وتعيق جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمجتمع١٧.

٧. **الابتزاز:** هو استخدام التهديدات أو القوة للحصول على مال أو خدمات أو تحقيق أهداف غير مشروعة من شخص ما ومن ابرز صوره (الابتزاز الالكتروني) التي بدأت بالظهور والانتشار مع التطور التكنولوجي، وارتبط بالشبكة العنكبوتية، تعتبر جريمة الابتزاز سلوكًا غير أخلاقيًا وقانونيًا يؤثر سلبًا على الضحية ويعرضها للخطر والضغط النفسي، يعد الابتزاز من أشكال الاعتداء على حقوق الأفراد وتهديد للسلامة الشخصية والنفسية ويمثل ترهيباً للأمن المجتمعي والاسري، كما يؤثر سلبًا على عملية الاستقرار من خلال خلق بيئة من عدم الأمان والقلق بين الأفراد والمجتمع. يمكن أن يؤدي الابتزاز إلى تفقد الثقة بين الناس وزعزعة الاستقرار النفسي والاجتماعي، مما يعرض التعايش السلمي والتنمية المستدامة للخطر١٨.

٨. **الفساد:** يعد الفساد جريمة منظمة تسبب تدهورًا كبيرًا في النظام السياسي والاقتصادي، ويعني "بالنشاطات التي تتم داخل الجهاز الاداري وتؤدي الى انحرافه عن اهدافه لصالح اهداف خاصة سواء بأسلوب فردي او جماعي"، اي ان يستغل المفسدون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مصلحة العامة، مما يؤدي إلى تدهور الثقة بالحكومة وتقويض مبادئ العدالة والمساواة، يؤثر الفساد سلبًا على استقرار الدول من خلال زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتقويض النظام القانوني والاقتصادي، مما يؤدي إلى عدم توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتفاقم الفقر، بالإضافة إلى ذلك، يقلل الفساد من الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة، مما يزيد من عدم الاستقرار والتوتر في المجتمع، ولمكافحة هذه الجريمة المنظمة، يجب تعزيز الرقابة وتشديد العقوبات ضد المفسدين بالإضافة إلى تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية١٩.

ثانياً: خصائص الجريمة المنظمة: هنالك العديد من الخصائص التي تميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم والانشطة غير القانونية وتقسم الى خصائص تقليدية واخرى حديثة وكما يلي:

أ. الخصائص التقليدية وتتمثل في:

١. **التخطيط:** يتميز عمل جماعات الجريمة المنظمة بالتخطيط اذ تعمل بشكل جماعي وتعمل على تقسيم الادوار بدءً من مرحلة الاعداد وصولاً الى انهاء العملية، بالاعتماد على مختصين في المجالات الاقتصادية والسياسية والادارية والقانونية٢٠.

٢. **التنظيم:** يعد التنظيم من أبرز سمات جماعات الجريمة المنظمة وتختلف درجة التنظيم بين جماعة واخرى، واهم ما يميز اعضائها انهم موزعون بشكل تدريجي ضمن بناء هيكلي وتكون فيه قيادة مركزية تقوم بمهمة تحديد الانشطة والتخطيط لها من ثم التنفيذ وتوزيع المهام وبالرغم من الصرامة لهذه الجماعات الا انها تعمل على غرس روح الانتماء لدى اعضائها كما تعمل المنظمة على رعاية عوائل الاعضاء المنضوين تحت لوائها ٢١.

٣. **الاحترافية:** تتمتع الجماعات المنظمة بمستوى عالٍ من الاحترافية في تنظيم أنشطتها الإجرامية، تعتمد هذه الجماعات على هياكل تنظيمية محكمة تشمل توزيع المهام والمسؤوليات بشكل دقيق وينتمي اليها اشخاص يملكون مؤهلات شخصية، ومحترفين في استخدام تكنولوجيا متطورة في تنفيذ أعمالهم، بالإضافة إلى ذلك، تتبنى استراتيجيات متقدمة للتواصل والتنسيق بين أفرادها، وتستخدم وسائل تشفير وتكنولوجيا المعلومات للتخفي وتجنب الكشف عن هويتها٢٢.

٤. **السرية:** تولي جماعات الجريمة المنظمة اهتمامًا كبيرًا للسرية في أنشطتها، فأعضاءها يحكمهم الولاء والطاعة بشكل هرمي متدرج يسمح ببقاء القادة والرؤساء بمنئى عن المتابعة، إذ يغلب عليهم السرية والتكتم داخل التنظيم ذاته، ومن الصعب الوصول إلى العقل المدبر او القائد الأمر داخل هذه المجموعات لقيام التنظيم على نوع من الصرامة والقسوة بكل ما يتعلق بإفشاء الأسرار التي لا تجد لها عقوبة سوى الموت، كما تستخدم هذه الجماعات تقنيات متقدمة للحفاظ على سرية أعمالها، مثل التشفير والاتصالات المشفرة واستخدام شبكات خاصة للتواصل. هذا يساعدها على تجنب الكشف عن هويتها وتعزيز الحماية لأفرادها وأنشطتها الإجرامية٢٣.

٥. **الاستمرارية:** ان جماعات الجريمة المنظمة تسعى جاهدة لضمان استمرارية أنشطتها الإجرامية، ويعتمد نجاح هذه الجماعات على القدرة على التكيف مع التغيرات والضغوط الأمنية، وتطوير استراتيجيات جديدة للتلاعب بالقوانين وتجنب الاكتشاف. كما تعمل على تجديد هياكلها التنظيمية وتوسيع شبكاتها لضمان استمرار تدفق الأرباح غير الشرعية٢٤.

٦. **تعدد الجناة:** ومن الخصائص التي قد تنفرد بها الجريمة المنظمة دون الجرائم الاخرى تتطلب الجريمة المنظمة بأن تكون قائمة على توافق العديد من الإرادات الإجرامية ويتوافر لديهم القصد الجنائي نحو ارتكاب أنشطة إجرامية معينة ويبلغ عدد الجناة حدا معينا، فالنظام القانوني لهذه الجريمة قائم على تعدد الجناة مع وجود اتفاق بينهم على تحقيق وحدة الجريمة بركنيها المادي والمعنوي ولقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الحد الأدنى لعدد الجناة وهو ثلاثة جناة لنكون بصدد جريمة منظمة٢٥.

٧. **الايداع والتمويه:** ومن الوسائل التي تستخدمها خاصة في جريمة غسيل الاموال، وتعد أبرز الخصائص لجماعات الجريمة المنظمة هو توظيف اموال كبيرة وايداعها في المصارف والمؤسسات التجارية للحيلولة دون لفت نظر الدولة وابعاد الشكوك عنها، كما تستخدم سياسة التمويه واجراء الكثير من

التحويلات لا موالها غير المشروعة من حساب بنكي الى اخر بغرض اخفاء اثار المصدر واخفاء علاقتها بالمنظمات الاجرامية الاخرى وقطع الصلة بينها، مما يصعب على الجهات الرقابية اكتشافها والتحقق من مصادر هذه الاموال٢٦.

٨. **الابتزاز والرشوة والعنف في التعامل:** ومن خصائص هذه الجماعات انها تستخدم عدة اساليب في تعاملاتها منها الابتزاز والرشوة لتنفيذ اهدافها الاجرامية وضمان تنفيذها السلس لأنشطتها وتعد وسائل فعالة للتأثير على الافراد والمؤسسات لتحقيق مصالحها بطرق غير قانونية، اما الابتزاز فتقوم هذه الجماعات بتهديد الافراد والمؤسسات بكشف معلومات حساسة اذ لم يتم التعاون معها، ويعد الابتزاز من اكثر الطرق فاعلية لضمان تنفيذ مطالبها بطرق غير اخلاقية وقانونية، اما العنف فقد تلجأ هذه العصابات الى التخويف والترهيب لضمان السيطرة وعدم عرقلة انشطتها وبث الرعب في نفوس الضحايا، كما تمنعهم من التبليغ عمن ارتكب الجريمة وعدم تمكين السطات من اتخاذ الاجراءات القانونية ضدها٢٧.

ب. الخصائص الحديثة: جاءت نتيجة التطور التكنولوجي الذي شهده حقلي المواصلات والاتصالات وتتمثل في:

١. **التدويل:** ومن الخصائص التي تنفرد بها الجريمة المنظمة هي التدويل اذ لا تشكل الحدود السياسية للدولة عائقاً اما مزاولة نشاطاتها فأصبح التدويل أحد سماتها الرئيسية خاصة في ظل التطور التكنولوجي، والذي عمل على خدمتها في عولمة جرائمها وسهولة تنظيمها وسرعة التواصل بين اعضاءها المتواجدين في دول مسرح الجريمة٢٨.

٢. **الجريمة الالكترونية:** ومن الخصائص المستحدثة للجريمة المنظمة هو استخدام الأنترنيت كأداة للجريمة، فاستخدمت هذه الجماعات الجواسيس والشبكة العنكبوتية في تخطيط واعداد الجريمة اما كأدوات مباشرة للتنفيذ او كوسيلة للتواصل بين اعضاء المجموعة الاجرامية ٢٩.

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار في العراق

تعد الجريمة المنظمة من اهم التحديات التي يواجهها العراق، اذ تؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعتمد جماعات الجريمة في العراق على الابتزاز والرشوة كوسائل لتحقيق أهدافها الإجرامية، مما يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات في المجتمع. تقوم هذه الجماعات بزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال نشاطاتها الغير قانونية، مما يعرض حياة المواطنين والتنمية الوطنية للخطر تأثيرها يتطلب استراتيجيات شاملة لمكافحتها، من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية وتعزيز العدالة القضائية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، كما يجب أيضًا تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد للحد من تأثيرات الجريمة المنظمة على الاستقرار في العراق. وسنبين في هذا المبحث طبيعة الجريمة المنظمة في العراق ومن ثم أثر الجريمة المنظمة على استقرار العراق.

المطلب الأول: طبيعة الجريمة المنظمة في العراق

ان الجريمة المنظمة في العراق تشكل تحديًا كبيرًا للاستقرار السياسي والاقتصادي. تعتمد هذه الجماعات على أساليب مثل الفساد والابتزاز والرشوة وتجارة المخدرات لتحقيق أهدافها، مما يزيد من التوتر في المجتمع ويعرض الحياة اليومية للمواطنين للخطر. تسبب هذا النوع من الجريمة في تقويض النظام القانوني والاقتصادي، ويعرقل التنمية الوطنية. لمواجهة هذا التحدي، يجب تبني استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز القدرات الأمنية، وتعزيز العدالة القضائية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة. كما يجب مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية للحد من تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار في العراق.

اولاً: واقع الجريمة المنظمة في العراق: احتل العراق مراتب متقدمة ضمن اكثر الدول لمواجهة الجريمة المنظمة ومن اهم الاسباب هي وقوع العراق إلى جوار الساحة السورية والتي تنامت فيها الجريمة بشكل غير مسبوق نتيجة استمرار تردي الأوضاع الأمنية منذ أكثر من عقد، كذلك الجوار الإيراني والتي تُعد معبراً نشط للمخدّرات القادمة من أفغانستان، علاوة على ذلك تعد ايران مركزاً لتهريب العملة والنفط ولتصنيع الحبوب المخدّرة، فقد احتل العراق وفق مؤشّر "المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية"، خلال العام ٢٠٢٣ المرتبة الثامنة عالميا من بين (١٩٣) دولة، والمرتبة الثانية قارياً من بين (٤٦) دولة آسيوية، فيما احتل المرتبة الأولى من أصل (١٤) دولة تمثّل منطقة غرب آسيا، وتضمنت انواع الجريمة المنظمة المنتشرة في العراق، وفقا للمبادرة انفة الذكر، العديد من الأنواع اهمها تجارة المخدرات والأسلحة وغسيل الاموال، إلى جانب الابتزاز والتزوير والاتجار بالبشر[٣٠].

وفي الحديث عن المخدرات في العراق فأنها تشكل قضية خطيرة تؤرق البلاد منذ سنوات، فقد ازدهرت سوق المخدرات، مما تسبب في آثار ضارة على المجتمع والاقتصاد والأمن. وقد أدى تدفق المخدرات، مثل الهيروين والميثامفيتامين، إلى زيادة معدلات الإدمان بين السكان خاصة الشباب، إن تجارة المخدرات لا تغذي الإدمان فحسب، بل إنها تساهم أيضاً في تصاعد الجريمة المنظمة والعنف في العراق وتعمل شبكات الاتجار بالمخدرات في ظل الإفلات من العقاب، وتفسد المسؤولين ووكالات إنفاذ القانون. وقد أدى هذا إلى خلق حلقة مفرغة من الجريمة وعدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الحالة الهشة بالفعل في البلاد، وقد وثّق العراق والدول المجاورة زيادة حادة في الاتجار بـ "الكبتاجون*" واستخدامه على مدى السنوات الخمس الماضية. فقد زادت عمليات ضبط "الكبتاجون" في العراق بنحو ٣٣٨٠ في المائة في العراق من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، وأبلغ العراق عن ضبط أكثر من ٤,١ طن من أقراص "الكبتاجون" بين يناير وديسمبر ٢٠٢٣ وحدهما. وتضاعفت عمليات ضبط الأمفيتامين (خاصة في شكل "الكبتاجون") في الشرق الأدنى والأوسط منذ عام ٢٠٢٠، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ٨٦ طنًا في عام ٢٠٢١. وبالتوازي مع الاتجار بـ "الكبتاجون"، تتطور سوق الميثامفيتامين بسرعة في الشرق الأدنى والأوسط، كما يتضح من ارتفاع عمليات الضبط[٣١].

اما واقع جريمة غسيل الأموال في العراق فقد تعد من القضايا الخطيرة التي استنزفت العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك العراق، إن عملية إخفاء أصول الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني لتبدو شرعية تشكل تحديات كبيرة للاقتصاد والمجتمع العراقي، وإن أحد الأسباب الرئيسية وراء انتشار غسيل الأموال في العراق هو الافتقار إلى اللوائح الفعالة وآليات التنفيذ، إن غياب القوانين الصارمة والرقابة يسمح للأفراد والمنظمات الإجرامية باستغلال الثغرات والقيام بأنشطة مالية غير مشروعة مع الإفلات من العقاب. وهذا لا يقوض نزاهة النظام المالي فحسب، بل يعوق أيضًا الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة[٣٢].

وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي المستمر والفساد في العراق يخلقان بيئة مواتية لازدهار غسيل الأموال. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية لمعالجة هذه القضايا يؤدي إلى تفاقم المشكلة، حيث يستخدم الأفراد والكيانات القوية نفوذهم في كثير من الأحيان للانخراط في معاملات مالية غير قانونية دون خوف من العواقب[٣٣].

وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المترابطة للأنظمة المالية العالمية تجعل من الأسهل على غاسلي الأموال تحويل الأموال عبر الحدود والتهرب من الكشف. كما تساهم حدود العراق المسامية وقربها من مناطق الصراع في تحدي تتبع واعتراض التدفقات المالية غير المشروعة[٣٤].

وفي الختام، فإن واقع غسل الأموال في العراق هو قضية معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من السلطات الحكومية والمؤسسات المالية والشركاء الدوليين. إن تعزيز الأطر التنظيمية، وتعزيز آليات التنفيذ، وتعزيز الشفافية هي خطوات حاسمة في مكافحة هذا التهديد الشامل للرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للعراق.

ثانياً: الاسباب والعوامل المؤثرة في انتشار الجريمة المنظمة: اضحت الجريمة المنظمة قضية مهمة في العراق، اذ ساهمت عوامل مختلفة في انتشارها على نطاق واسع في البلاد. ومن الأسباب الرئيسية لانتشار الجريمة المنظمة في العراق عدم الاستقرار السياسي الذي ابتلي به الأمة لعقود من الزمن فقد أدى الافتقار إلى حكومة قوية ومستقرة إلى خلق فراغ في السلطة سارعت المنظمات الإجرامية إلى استغلاله، بالإضافة إلى ذلك، خلق الصراع والعنف المستمر في العراق بيئة حيث يمكن للجريمة المنظمة أن تزدهر. وقد سمح انهيار القانون والنظام للجماعات الإجرامية بالعمل دون عقاب، والانخراط في أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والابتزاز، كما جعلت الفوضى وانعدام الأمن في البلاد من الصعب على وكالات إنفاذ القانون مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال، وهنالك العديد من العوامل التي ساهمت في انتشار الجريمة المنظمة في العراق ومنها[٣٥]:

١. **تراكمات الماضي:** ان إرث عقود من الصراع وعدم الاستقرار وانهيار القانون والنظام في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى خلق فراغ في السلطة استغلته العناصر الإجرامية بسرعة، بالإضافة إلى ذلك أدى انتشار الأسلحة في البلاد إلى تغذية أنشطة جماعات الجريمة المنظمة.

٢. **تفشي الفساد:** الفساد هو عامل رئيسي آخر سهّل انتشار الجريمة المنظمة في العراق. فقد مكّن الفساد الواسع الانتشار داخل الحكومة وقوات الأمن المنظمات الإجرامية من العمل دون خوف من المساءلة، وإن الرشوة والمحسوبية وأشكال الفساد الأخرى قد قوضت سيادة القانون وسمحت للجريمة المنظمة بالازدهار، اذ لعب الفساد داخل الحكومة وقوات الأمن دوراً كبيراً في تمكين الجريمة المنظمة من الازدهار في العراق. كما أدت الرشوة والمحسوبية والتواطؤ مع العصابات الإجرامية إلى تقويض الجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة غير المشروعة ومحاسبة الجناة، وإن الافتقار إلى إنفاذ القانون والأنظمة القضائية الفعّالة قد شجع المجرمين على العمل في ظل الإفلات من العقاب.

٣. **ضعف نظام العدالة:** عدم فعالية نظام العدالة الجنائية وتأخر في تقديم العدالة والتفاوت في تخصيص الموارد البشرية والطبيعية كذلك التفاوت في توزيع الخل في الدولة يمكن أن يشجع الجريمة المنظمة ويزيد من انتشارها.

٤. **غياب الشفافية:** نقص التشفيرية في الإجراءات والقرارات الحكومية يمكن أن يخلق بيئة تسهل عمليات الفساد والجريمة المنظمة.

٥. **الفقر والبطالة:** يعتبر الفقر وارتفاع معدلات البطالة عوامل تجعل الأفراد أكثر عرضة للالتحاق بالجريمة المنظمة لتحقيق مكاسب مالية، وفي بعض الحالات، قد يلجأ الأفراد إلى الجريمة المنظمة كوسيلة للبقاء في مواجهة الفرص الاقتصادية المحدودة.

٦. **توترات سياسية واجتماعية:** ان للصراعات السياسية والاجتماعية أثر كبير على تنامي الجريمة المنظمة اذ تزيد من الاستقطاب وتعزز نشاط الجماعات الإجرامية.

٧. **نقص التعاون الدولي:** غياب التعاون الفعال وضبط الحدود وعدم التنسيق مع الدول الأخرى في مجال مكافحة الجريمة المنظمة يمكن أن يسهل نشاط هذه الجماعات عبر الحدود.

وبالإضافة الى ما ذكر فأن هناك سبباً مهماً في تنامي وانتشار الجريمة المنظمة في العراق وهو تنامي ظاهرة العشوائيات بشكل بات يهدد المجتمع والدولة على حد سواء ومن النواحي الاقتصادية والامنية والاجتماعية، وفي تقرير اصدرته وزارة التخطيط العراقي مشيرا إلى إن نتائج المسح الميداني التي قامت به اجهزتها يبين لنا إن المستوطنات العشوائية تعدّ مُشكلة وطنية تؤثر في جميع المحافظات على المستوى الوطني وتؤثر أيضا في اقليم كردستان، مضيفة " إن هذا الامر يعدّ تحديا مركزياً لحكومة العراق. عندما يكون لديها (١٠%) من المواطنين يسكنون مُستوطنات عشوائية من اجمالي عدد السكان في العام ٢٠٢٣[٣٦]، ومن اهم اسباب انتشارها هو التهاون الحكومي وضعف رقابة الجهات ذات العلاقة وارتفاع نسبة الفقر والارامل[٣٧]، في البلاد وارتفاع قيمة العقارات وهجرة السكان من الريف الى المدينة، فتحولت العشوائيات الى تجمعات ذات قوة ضمت في طياتها انواع عديدة من مجاميع الجريمة المنظمة تشكل تحدياً كبيراً امام السلطات نتيجة تضخم معدلات العنف بسبب انتشار العشوائيات وتزايد حالات الادمان وتعاطي المخدرات، ومشال امنة متعددة[٣٨].

المطلب الثاني: أثر الجريمة المنظمة في عدم الاستقرار في العراق

اضحت الجريمة المنظمة قضية مستمرة في العراق، اذ فرضت تحديات كبيرة على أمن البلاد واستقرارها، وكان لوجود شبكات إجرامية مختلفة متورطة في أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر والابتزاز آثار ضارة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العراقي، إن تأثير الجريمة المنظمة يتجاوز مجرد نطاق الأمن، حيث أن العواقب الاقتصادية التي تخلفها تعيق تنمية العراق وازدهاره. إن العائدات غير المشروعة التي تولدها الشبكات الإجرامية تقوض الأعمال المشروعة، وتشوه الأسواق، وتعرقل الاستثمار الأجنبي. وهذا لا يعوق النمو الاقتصادي فحسب، بل ويؤدي أيضاً إلى إدامة حلقة الفقر وعدم المساواة وللجريمة المنظمة آثار كبيرة على المستوى الوطني سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الامنية او الاجتماعية أو الثقافية على مستوى الأفراد والمجتمع وتتمثل في:

اولاً: الاثار السياسية: تمثل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً للاستقرار السياسي في العراق، فهي تقوض سيادة القانون وتديم الفساد داخل الحكومة. كما أن وجود شبكات إجرامية قوية، متورطة في أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات، وتهريب البشر، والابتزاز، يضعف قدرة الدولة على الحفاظ على سيطرتها على أراضيها وإنفاذ قوانينها، تعمل هذه المنظمات الإجرامية في كثير من الأحيان في ظل الإفلات من العقاب، مستغلة الوضع الأمني الهش في البلاد وتعميق الانقسامات المجتمعية. ويمكن رؤية تأثير الجريمة المنظمة في التسلل إلى المؤسسات الحكومية، والتلاعب بالانتخابات، وتآكل ثقة الجمهور في السلطات. وهذا لا يعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون فحسب، بل ويغذي أيضاً الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، علاوة على ذلك، فإن الأرباح غير المشروعة التي تولدها الجريمة المنظمة يمكن استخدامها لتمويل الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة ويشكل تهديداً للأمن الوطني. إن العلاقة بين الشبكات الإجرامية والعناصر المتطرفة تخلق شبكة معقدة من التحديات للحكومة العراقية، مما يتطلب نهجاً متعدد الأوجه لمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية لهذه القضية[٣٩].

ثانياً: الاثار الاقتصادية: تشكل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي في العراق، مع عواقب بعيدة المدى تعيق تنمية البلاد وازدهارها. إن وجود جماعات الجريمة المنظمة التي تشارك في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر والابتزاز لا يقوض سيادة القانون فحسب، بل يردع الاستثمار الأجنبي ويعوق النمو الاقتصادي.

وإن إحدى الطرق الأساسية التي تساهم بها الجريمة المنظمة في عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق هي من خلال تشويه الأسواق، فمن خلال الانخراط في أنشطة غير قانونية، تخلق هذه الجماعات الإجرامية بيئة من الفساد وانعدام القانون التي تعطل الأداء الطبيعي للاقتصاد. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة التكاليف على الشركات، وانخفاض القدرة التنافسية، وانعدام الثقة في النظام المالي، كما ان عائدات أنشطة الجريمة المنظمة تتدفق في كثير من الأحيان إلى أيدي الشبكات الإجرامية بدلاً من إعادة

استثمارها في الاقتصاد المشروع، إن هذا يؤدي إلى استنزاف الموارد التي كان من الممكن استخدامها في تنمية البنية الأساسية والبرامج الاجتماعية وغيرها من المبادرات التي تعزز النمو الاقتصادي والاستقرار، وإن أنشطة هذه الجماعات الإجرامية يمكن أن تغذي العنف والصراع، مما يخلق مناخًا من الخوف وعدم اليقين الذي يعيق التقدم الاقتصادي. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى حلقة مفرغة حيث يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى انعدام الأمن، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم التحديات الاقتصادية[٤٠].

ثالثاً: الاثار الامنية: تمثل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً للاستقرار في العراق، وخاصة فيما يتصل بالأمن. إن وجود جماعات الجريمة المنظمة، مثل عصابات المخدرات وشبكات الاتجار بالبشر، يقوض سيادة القانون ويضعف سلطة الحكومة. وكثيراً ما تعمل هذه المنظمات الإجرامية في ظل إفلات من العقاب، فتستغل نقاط الضعف في البلاد وتؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية القائمة، وإن أحد أكثر المخاوف إلحاحاً هو الارتباط بين الجريمة المنظمة والإرهاب في العراق، فالجماعات الإجرامية تقدم التمويل والدعم اللوجستي للمنظمات الإرهابية، مما يسمح لها بتنفيذ الهجمات وزعزعة استقرار المنطقة بشكل أكبر، وهذه العلاقة التكافلية بين الجريمة والإرهاب تخلق حلقة مفرغة من العنف يصعب كسرها دون اتخاذ تدابير فعالة لمواجهتها، بالإضافة الى إن وجود الجريمة المنظمة يعوق الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسات أمنية فعّالة في العراق، وإن الفساد داخل أجهزة إنفاذ القانون والقضاء يسمح للجماعات الإجرامية بالعمل بحرية، مما يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في قدرة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام، ويمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى الثقة إلى خيبة أمل واسعة النطاق في النظام السياسي وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية، وسجل العراق خلال السنوات الماضية جرائم قتل كانت كما يلي: (٤٣٠٠حالة قتل في ٢٠١٥)، (٤٤٠٠ حالة قتل في ٢٠١٦)، (٤٦٠٠ حالة قتل في ٢٠١٧)، (٤٦٠٠ حالة قتل في ٢٠١٨)، (٤١٨٠ حالة قتل ٢٠١٩)، (٤٧٠٠ حالة قتل ٢٠٢٠)، (٥٠٠٠ حالة قتل في ٢٠٢١)، (٥٣٠٠ حالة قتل في ٢٠٢٢)، و (ألف سجين في نفس العام)، وافاد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية العراقية بأن "الكثير من البلدان فيها نسب جريمة مرتفعة جداً مقارنة بالعراق"، مبيناً أنه "في العام ٢٠٢٣ وبعد تنفيذ البرنامج الحكومي، ولاسيما فيما يتعلق بمتابعة الجريمة المنظمة ومنع وقوعها وخفضها[٤١].

رابعاً: الاثار الاجتماعية: لطالما كانت الجريمة المنظمة تشكل تحديًا كبيرًا في العراق، ولها آثار ضارة على الاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي في البلاد. وقد ساهم وجود جماعات الجريمة المنظمة، مثل عصابات المخدرات وشبكات الاتجار بالبشر في انتشار الفساد والعنف وانعدام الأمن في المنطقة، وإن أحد أكثر التأثيرات المثيرة للقلق للجريمة المنظمة في العراق هو تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، فعندما تتسلل المنظمات الإجرامية إلى الهياكل السياسية ووكالات إنفاذ القانون، فإنها تقوض سيادة القانون وتعزز ثقافة الإفلات من العقاب وهذا بدوره يؤدي إلى انهيار التماسك الاجتماعي وفقدان الثقة في قدرة الدولة على توفير الأمن والعدالة لمواطنيها[٤٢].

وعلاوة على ذلك، تزدهر الجريمة المنظمة في بيئات الفقر وعدم المساواة، وتستغل السكان الضعفاء وتؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية، كما إن الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها هذه الجماعات لا تلحق الضرر بالأفراد المتورطين فيها بشكل مباشر فحسب، بل إنها تخلف أيضاً آثاراً سلبية على المجتمع بأسره، وتؤدي إلى إدامة دورات العنف وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى العواقب الاجتماعية المباشرة، تعمل الجريمة المنظمة أيضاً على إعاقة التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في العراق، كما يعمل وجود الشبكات الإجرامية على ردع الشركات المشروعة عن العمل في البلاد، مما يؤدي إلى خنق النمو وإدامة دورة الفقر والتخلف[٤٣].

خامساً: الاثار الثقافية: بحسب ما تم تأشيره وفق تقارير عالمية بأن العراق احتل مرتبة متقدمة على لائحة الدول الاكثر مواجهة للجريمة المنظمة وتضمنت اصناف الجريمة المنظمة المنتشرة في العراق، العديد من الأنواع من ضمنها تجارة المخدرات والسلع المقلدة والأسلحة، إلى جانب التزوير والابتزاز والاتجار بالبشر وغسل الأموال، وإن وجود الجريمة المنظمة لا يشكل تهديدًا لسلامة وأمن المواطنين العراقيين فحسب، بل إنه يؤثر أيضًا بشكل عميق على الاستقرار السياسي في البلاد، وإن إحدى الطرق التي تؤثر بها الجريمة المنظمة على الاستقرار السياسي في العراق هي من خلال تآكل القيم والمعايير الثقافية، غالبًا ما تعمل المجموعات الإجرامية خارج حدود القانون، وتشارك في أنشطة ليست كونها غير قانونية فحسب، بل وأيضًا مذمومة أخلاقيًا، يمكن أن يؤدي هذا إلى انهيار الثقة داخل المجتمع العراقي، حيث يشعر الناس بخيبة أمل في قدرة الحكومة على دعم العدالة والنظام، بالإضافة الى ذلك، يمكن أن يكون للجريمة المنظمة أيضًا تأثير ضار على النسيج الثقافي للمجتمع العراقي فإن تأثير الجماعات الإجرامية قد يؤدي إلى تطبيع العنف والفساد، وتآكل القيم التقليدية للشرف والنزاهة والاحترام التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العراقية، وقد يؤدي هذا إلى خلق شعور بالانحلال الأخلاقي والتفكك الاجتماعي، مما يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار المشهد السياسي[٤٤].

الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول تنامي خطر الجريمة المنظمة في العراق بات يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار البلاد وأمنها وازدهارها، وإن تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار السياسي في العراق عميق وبعيد المدى. وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تنامي الجريمة في العراق، واذ يُعزى انتشار الجريمة المنظمة في العراق إلى مجموعة من العوامل، منها عم الاستقرار السياسي والصراع والعنف والفساد. فتلعب العوامل السياسية دورًا كبيرًا من خلال الفساد وضعف الحكم الرشيد، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية. أما الأسباب الأمنية فتتعلق بوجود الجماعات المسلحة وتدهور الوضع الأمني، مما يسهل انتشار الجريمة ومن الناحية الاقتصادية، تؤدي معدلات البطالة والفقر إلى زيادة الجرائم الاقتصادية مثل السرقة والاحتيال. وسيكون معالجة هذه القضايا أمرًا بالغ الأهمية في مكافحة الجريمة المنظمة واستعادة القانون والنظام في البلاد.

أما الآثار الناتجة عن تنامي الجريمة فهي متعددة، حيث تؤثر سياسيًا على استقرار الدولة وشرعية الحكومة، من جانب اخر فقد تسبب في زيادة الخوف والقلق بين المواطنين، اما اقتصاديًا فقد تؤدي الجريمة إلى تراجع الاستثمارات وتدهور النشاط التجاري، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. اجتماعيًا، تسبب الجريمة في تفكك الأسر والمجتمعات، بينما ثقافيًا، تؤدي إلى تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية، مما يزيد من تعقيد الوضع.

بعض المقترحات للحد ومعالجة الجريمة المنظمة في العراق:

١. إن معالجة قضية الجريمة المنظمة في العراق تتطلب اتباع نهج شامل يجمع بين جهود إنفاذ القانون والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال تعزيز المؤسسات، وتعزيز الشفافية، ومعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، يمكن للعراق أن يبدأ في إعادة بناء الثقة في حكومته وتعزيز مجتمع أكثر استقراراً وأمنا لجميع مواطنيه.

٢. من أجل معالجة تأثير الجريمة المنظمة على عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، من الضروري أن تعطي الحكومة الأولوية للجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون وتعزيز التدابير الأمنية. ومن خلال اتخاذ إجراءات حاسمة لتفكيك الشبكات الإجرامية وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، يمكن للعراق أن يخلق بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي والتنمية.

٣. ولكي نتمكن من معالجة تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار السياسي في العراق، فمن الضروري تعزيز المؤسسات الأمنية، وتعزيز التعاون عبر الحدود، ومكافحة الفساد بشكل فعال. ومن خلال تعطيل أنشطة المنظمات الإجرامية وقطع علاقاتها بالجماعات الإرهابية، تستطيع الحكومة أن تبدأ في استعادة الأمن وإعادة بناء الثقة العامة. ومن خلال الجهود المتضافرة لمعالجة الجريمة المنظمة فقط يمكن للعراق أن يأمل في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني الدائم.

٤. ولمكافحة تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار السياسي في العراق، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنشاط الإجرامي وتعزيز سيادة القانون. ومن خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، تستطيع الحكومة العراقية أن تعمل على إعادة بناء الثقة مع مواطنيها ودعم القيم الثقافية التي تشكل ضرورة أساسية لمجتمع مستقر ومزدهر.

٥. اخيراً، إن مكافحة الجريمة المنظمة في العراق ليست مجرد مسألة إنفاذ للقانون، بل إنها أيضاً ضرورة ثقافية. ومن خلال الحفاظ على التراث الثقافي الغني للعراق وتعزيزه، تستطيع البلاد مقاومة التأثير المدمر للجماعات الإجرامية وبناء نظام سياسي أكثر استقراراً ومرونة.

الهوامش:

(١) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٢ (قم، ادب الحوزة،١٤٠٥هـ)، ص٩٠-٩١.

(٢) فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢)، ص٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٤) مصيطفى يوسف، مصيطفى محمد السعيد، الجريمة المنظمة واثارها على الاستقرار الاقتصادي للدول، مجلة الدراسات القانونية، العدد١، ٢٠٢٢، ٧٨٦.

(٥) مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص٦٢.

(6) https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/organized-crime.html

(٧) قاسم محجوبة، الانتربول الية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد١، ٢٠٢٣، ص٣٣٦.

(٨) سبع زيان، سلمى المفتيو الجريمة المنظمة والجهود الدولية لمكافحتها، مجلة ابحاث، العدد ١، ٢٠٢١، ص٧٥٨.

(٩) محمد فتحي حماد، الادان ومخدرات، (مر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٢٠٤)، ص٢٣.

(١٠) مثنى فائق مرعي، سمية دهام كاظم، ازمة انتشار المخدرات في العراق: التداعيات وسياسات المعالجة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد٣٩، ٢٠٢٤، ص٢٥٠.

(١١) مجموعة ادوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، الامم المتحدة، https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/07-89373_Arabic_final_version.pdf

(١٢) حميدان عمار، جريمة تهريب الاسلحة في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي-تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩-٢٠٢٠. ص٧.

(١٣) خبابة عبد الله، انعكاسات غسيل الاموال على تمويل التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد٣٦، ٢٠١٣، ص١٢٣.موال وتأثيرها على

(١٤) مؤيد جبار محمد، جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (العراق انموذجا)، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، ٢٠٢١، ص٣٠١-٣٠٢.

(١٥) زهير علي أكبر، مكافحة عمليات غسيل الاموال في العراق والدول العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد٣، ٢٠١٢، ص٦٩.

(١٦) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الارهاب الدولي-اسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الاسلامي-دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون طنطا، اعدد ٣١، ٢٠١٦، ص١١٤٥-١١٤٦.

(١٧) درويش مريم، التهريب البحري للأسلحة والمخدرات وأثره على امن واستقرار الدول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد ٧، ٢٠١٧، ص٣٣١.

(١٨) باقر غازي حنون، حسن حماد حميد، جريمة الابتزاز ا الالكتروني (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات البصرة، ملحق ٤٢، ٢٠٢١، ص٤٩-٥٠.

(١٩) تغريد دواد سلمان، الفساد الداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، انواعه، وظاهره، وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٣٣، ٢٠١، ص٩٩.

(٢٠) ابراهيم بن دلالي، الجريمة المنظمة: دراسة حالة المخدرات في الجزائر من ٢٠٠٨-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص١١.

(٢١) مصيطفى يوسف، مصيطفى محمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩١.

(٢٢) حليمة حوالف، مدى مساهمة القوانين في تنظيم وتطوير المجتمع: الجريمة المنظمة عابرة للحدود _نموذجا، مجلة القانون والتنمية المحلية، العدد ٢، ٢٠١٩، ص٩٧.

(٢٣) عبد الكريم دكاني، الشريف بحماوي، مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي، مجلة مدارات سياسية، العدد٦، ٢٠١٨، ص١٠٢.

(٢٤) سبع زيان، سلمى المفتي، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٠.

(٢٥) قاسم محجوبة، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩.

(٢٦) مصيطفى يوسف، مصيطفى محمد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩٢.

(٢٧) فائزة يونس الباشا، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(٢٨) نبيلة قيشاح، الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد٨، ٢٠١٧، ص٩٥٤.

(٢٩) ابراهيم بن دلالي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٣٠) مرتبة متقدمة للعراق على مؤشر الجريمة المنظمة، صحيفة العرب، العدد ١٢٩٨١ ٢٠٢٣/١٢/١٢.

* "الكبتاجون": او فينيثايلين، هو مركب كيميائي مشتق من مادتي الامفيتامين والتيوفيلين ويعد مادة كيميائية منشطة.

(31) Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East: Trends and Responses, UNODC Research, Regional Office for the MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA,2024, pp8.

(٣٢) طه حسين، غسيل الاموال ظاهرة من مظاهر الفساد الاداري، مطبعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٢.

(٣٣) مؤيد جبار محمد جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (العراق انموذجاً)، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، ٢٠٢١، ص٣٠٧.

(٣٤) تميم طاهر، المسؤولية الجنائية عن جرائم غسيل الاموال، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٠، ٢٠١٣، ص١٦.

(٣٥) اسباب الجريمة المنظمة والعوامل المسهلة لها، منظمة الامم المتحدة:

https://sherloc.unodc.org/cld/ar/education/tertiary/organized-crime/module-6/key-issues/structural-factors.html

(٣٦) وزارة التخطيط العراقي، جهاز الاحصاء المركزي، وزارة التخطيط تطلقُ نتائج تحديث مسح تثبيت مواقع تجمعات السكن العشوائي في العراق، https://mop.gov.iq/archives/12869

(٣٧) كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١١)، ص٨٠.

(٣٨) فراس جاسم موسى، العشوائيات في العراق قراءة في المخاطر والحلول، مجلس النوب العراقي: دائرة البحوث، ٢٠١٧، ص٧.

(٣٩) ريسان عزيز داخل، الجريمة المنظمة والفساد في العراق، مجلة كلية الآداب، العد ٨٩، ٢٠٠٩، ص٤٩٦.

(٤٠) نور حمد مطلك، مخاطر واثار الجرائم الاقتصادية الدولية، جريدة الزمان، طبعة العراق متاحة على الرابط التالي: https://azzaman-iraq.com/content2023.php?id=76859

(٤١) انخفاض مؤشرات الجريمة المنظمة خلال عقد في العراق والداخلية تؤكد: ضرباتنا قوية، موقع الشفق نيوز، ٢٠٢٤/٦/١٧، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/NvCpvnwh

(٤٢) سمية دهام كاظم، الجريمة المنظمة في العراق: الاسباب والمظاهر، دورية شؤون دولية، جامعة تكريت–كلية العلوم السياسية، العدد٢، ٢٠٢٤، ص٦.

(٤٣) ريسان عزيز داخل، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٩.

(٤٤) مرتبة متقدمة للعراق على مؤشر الجريمة المنظمة، جريدة العرب، ٢٠٢٣/١٢/١٢.

المصادر

١) ابراهيم بن دلالي، الجريمة المنظمة: دراسة حالة المخدرات في الجزائر من ٢٠٠٨–٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨–٢٠١٩.

٢) اسباب الجريمة المنظمة والعوامل المسهلة لها، منظمة الامم المتحدة: https://sherloc.unodc.org/cld/ar/education/tertiary/organized-crime/module-6/key-issues/structural-factors.html

٣) انخفاض مؤشرات الجريمة المنظمة خلال عقد في العراق والداخلية تؤكد: ضرباتنا قوية، موقع الشفق نيوز، ٢٠٢٤/٦/١٧، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/NvCpvnwh

٤) باقر غازي حنون، حسن حماد حميد، جريمة الابتزاز ا الالكتروني (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد ٤٢، ٢٠٢١.

٥) تغريد دواد سلمان، الفساد الداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، انواعه، وظاهره، وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٣٣، ٢٠١.

٦) تميم طاهر، المسؤولية الجنائية عن جرائم غسيل الاموال، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٠، ٢٠١٣.

٧) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٢ (قم، ادب الحوزة،١٤٠٥هـ).

٨) حليمة حوالف، مدى مساهمة القوانين في تنظيم وتطوير المجتمع: الجريمة المنظمة عابرة للحدود _نموذجا، مجلة القانون والتنمية المحلية، العدد ٢، ٢٠١٩.

٩) حميدان عمار، جريمة تهريب الاسلحة في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي– تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩–٢٠٢٠.

١٠) خبابة عبدالله، انعكاسات غسيل الاموال على تمويل التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد٣٦، ٢٠١٣، ص١٢٣. موال وتأثيرها على

١١) درويش مريم، التهريب البحري للأسلحة والمخدرات وأثره على امن واستقرار الدول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد ٧، ٢٠١٧.
١٢) ريسان عزيز داخل، الجريمة المنظمة والفساد في العراق، مجلة كلية الآداب، العد ٨٩، ٢٠٠٩.
١٣) زهير علي أكبر، مكافحة عمليات غسيل الاموال في العراق والدول العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد٣، ٢٠١٢.
١٤) سبع زيان، سلمى المفتي، الجريمة المنظمة والجهود الدولية لمكافحتها، مجلة ابحاث، العدد ١، ٢٠٢١.
١٥) سمية دهام كاظم، الجريمة المنظمة في العراق: الاسباب والمظاهر، دورية شؤون دولية، جامعة تكريت–كلية العلوم السياسية، العدد٢، ٢٠٢٤.
١٦) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الارهاب الدولي–اسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الاسلامي–دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون طنطا، العدد ٣١، ٢٠١٦.
١٧) طه حسين، غسيل الاموال ظاهرة من مظاهر الفساد الاداري، مطبعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٨) عبد الكريم دكاني، الشريف بحماوي، مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي، مجلة مدارات سياسية، العدد٦، ٢٠١٨، ص١٠٢.
١٩) فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢).
٢٠) فراس جاسم موسى، العشوائيات في العراق قراءة في المخاطر والحلول، مجلس النوب العراقي: دائرة البحوث، ٢٠١٧.
٢١) قاسم محجوبة، الانتربول الية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد١، ٢٠٢٣.
٢٢) كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، (بغداد، بيت الحكة، ٢٠١١).
٢٣) مثنى فائق مرعي، سمية دهام كاظم، ازمة انتشار المخدرات في العراق: التداعيات وسياسات المعالجة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد٣٩، ٢٠٢٤، ص٢٥٠.
٢٤) مجموعة ادوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، الامم المتحدة https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/07-89373_Arabic_final_version.pdf
٢٥) محمد فتحي حماد، الادان ومخدرات، (مر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٢٠٤).
٢٦) مرتبة متقدمة للعراق على مؤشر الجريمة المنظمة، جريدة العرب، ٢٠٢٣/١٢/١٢.
٢٧) مرتبة متقدمة للعراق على مؤشر الجريمة المنظمة، صحيفة العرب، العدد ١٢٩٨١ ٢٠٢٣/١٢/١٢.
٢٨) مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١.
٢٩) مصيطفى يوسف، مصيطفى محمد السعيد، الجريمة المنظمة واثارها على الاستقرار الاقتصادي للدول، مجلة الدراسات القانونية، العدد١، ٢٠٢٢، ٧٨٦.

٣٠) مصيطفى يوسف، مصيطفى محمد السعيد، مصدر سبق ذكره.
٣١) مؤيد جبار محمد جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (العراق انموذجاً)، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، ٢٠٢١.
٣٢) مؤيد جبار محمد، جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (العراق انموذجا)، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، ٢٠٢١.
٣٣) نبيلة قيشاح، الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد٨، ٢٠١٧.
٣٤) نور حمد مطلك، مخاطر واثار الجرائم الاقتصادية الدولية، جريدة الزمان، طبعة العراق متاحة على الرابط التالي: https://azzaman-iraq.com/content2023.php?id=76859
٣٥) وزارة التخطيط العراقي، جهاز الاحصاء المركزي، وزارة التخطيط تطلقُ نتائج تحديث مسح تثبيت مواقع تجمعات السكن العشوائي في العراق، https://mop.gov.iq/archives/12869
36) Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East: Trends and Responses, UNODC Research, Regional Office for the MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA, 2024, pp8.
37) https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/organized-crime.html